

ملخص تنفيذي

ملخص لأهم التطورات...

إن الدولة المصرية حريصة على إحداث إصلاح إقتصادي شامل يضع مصر على الطريق السليم ويجعل الإقتصاد ينمو بكامل طاقته الكامنة لتوليد فرص عمل حقيقية ومنتجة بما يساهم في تحسين مستوى معيشة المواطن المصري. وقد أدت الإصلاحات المنفذة منذ العام الماضي إلى ظهور بوادر تعافى في عدد من المؤشرات الإقتصادية الأساسية.

ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلي؛

§ تشير أحدث البيانات المبدئية الصادرة عن وزارة التخطيط إلى تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو ٤.٩% خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ٤.١% الربع السابق له، ومقابل نحو ٢.٣% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

§ انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليحقق نحو ٩.٥% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بـ ١١.٥% خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق.

§ تزايد الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ بنحو ٢٧.٥% خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل العام المالي السابق.

§ تحسن عجز الميزان التجاري بنحو ٤٦% خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل العام المالي السابق.

§ تزايد التدفق الشهري من رصيد الأجانب في الأوراق المالية الحكومية ليحتل ١٤.٤% من إجمالي الإستثمارات الحكومية مقابل نحو ٠.١% فقط خلال شهر يونيو ٢٠١٦.

§ تطور إيجابي في مؤشر مديري المشتريات^١ والذي بلغ نحو ٤٨.٦ في يوليو ٢٠١٧ (ولكنه لا يزال أقل من مستوى ٥٠) مقابل ٤١.٨ في نوفمبر ٢٠١٦ قبيل تحرير أسعار الصرف مدعوماً بتزايد طلبات التصدير الجديدة.

§ ارتفاع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ٣٦ مليار دولار في نهاية شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٣١.٣ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وتعد تلك القيمة أعلى رصيد تم تحقيقه منذ مارس عام ٢٠١١.

§ إستمر معدل البطالة في التراجع محققاً ١١.٩٨% خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧، مقابل ١٢.٥% خلال نفس الفترة من العام السابق. وهو ما يعكس خلق نحو ٧٠٠ الف فرصة عمل جديدة سنوياً.

١/ يعكس مؤشر مديري المشتريات تقييم نشاط القطاع الصناعي ويعتمد في الأساس على عدة مكونات في عملية التقييم ومنها؛ التطور في عدد الطلبات، حجم المخزون، حجم الإنتاج، حجم مشتريات الأسهم، ومعدلات التشغيل. ويعد المؤشر من المؤشرات الهامة التي تعبر عن تقييم النشاط الإقتصادي بالنسبة لمجتمع الأعمال والمحليين والمديرين.

§ كما إنعكست الإصلاحات الأخيرة التي نفذتها الحكومة على عدد من مؤشرات الأداء المالي بشكل إيجابي لينخفض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٩.٥% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٦/٢٠١٧ (مسجلاً حوالي ٣٢٣.٧ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١١.٥% (٣١١.٠ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق)، وذلك في ضوء تنامي الإيرادات وتنوعها لتحقيق معدل نمو أكبر من المصروفات ليحقق ٣٢.١% للأول و ٢٠.٢% للأخير. وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهي الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادي لتحقيق معدل زيادة بلغ نحو ٣٢% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل نفس الفترة من العام المالي السابق وذلك في ضوء ارتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ٢٢.١%، فضلاً عن ارتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ٥٢%. أما على جانب المصروفات، يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعي جلياً ضمن أولويات الحكومة حيث ارتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية بنسبة ٧.٦% ليحقق نحو ٤٣.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وارتفاع مساهمة الخزنة في صناديق المعاشات بنسبة ١.٥% لتحقيق نحو ٤١.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، فضلاً عن ارتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنسبة ٢٨.٥% محققاً ٦١.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.

ملخص لأهم تطورات مؤشرات أداء الإقتصاد الكلى....

Ø وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد استقر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ٣٩.٤% مسجلاً ٢٩٢٠.٢ مليار جنيه في نهاية شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ٣٩.٤% (٢٨٤٩.٦ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء تسجيل معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي قيمة موجبة للشهر الثاني على التوالي منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥ قدرها ٦٥.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٦٩.٤ مليار جنيه في مايو ٢٠١٧. بينما حقق صافي الأصول المحلية ٣٠.٩% مسجلاً ٢٨٥٥.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٣٠.٧% (٢٧٨٠.٢ مليار جنيه) في مايو ٢٠١٧.

على نحو آخر، فقد واصل معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مسجلاً ٣٣% في شهر يوليو ٢٠١٧ مقابل ٢٩.٨% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، ومقارنة بـ ١٤.٠% في يوليو ٢٠١٦. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار ارتفاع معدل التضخم السنوي لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٤٢.٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٧، و ٤٠.٣% خلال يونيو ٢٠١٧، وقد بلغت الزيادة حوالى الضعف مقارنة بـ ١٨.٤% المعدل المحقق خلال شهر يوليو ٢٠١٦. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى في الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوي خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ "المشروبات الكحولية والدخان"، و"الرعاية الصحية"، و"النقل والمواصلات"، و"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، و"الملابس والأحذية". وقد ارتفع معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ مسجلاً نحو ٢٣.٣% مقارنة بـ ١٠.٢% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١٧ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند ١٨.٧٥% و ١٩.٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٩.٢٥%، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٩.٢٥%.

Ø بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالي ١٠٧.٩% من الناتج المحلي).

Ø حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦ فائضاً كلياً بلغ نحو ١١ مليار دولار (٤.٤% من الناتج المحلي)، مقابل عجزاً كلياً قدره ٣.٦ مليار دولار (-١.١% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، حيث حقق الميزان الجاري عجزاً قدره ١٣.٢ مليار دولار (-٥.٣% من الناتج المحلي)، مقابل عجزاً أكبر قدره ١٥.٠ مليار دولار (-٤.٤% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة. بينما سجل الحساب الرأسمالي والمالي صافى تدفقات للداخل بنحو ٢٤.٦ مليار دولار (٩.٩% من الناتج المحلي)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بنحو ١٤.٦ مليار دولار (٤.٢% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن صافى السهو والخطأ قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٠.٥ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٣.٢ مليار دولار (-٠.٩% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

Ø معدل نمو الناتج المحلي:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣.٦% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادي خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو ٣.٠ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٤.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابي في معدل النمو لتسجل نحو ١.٠ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل إسهام أقل قدره ٠.٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما أسهم صافى الصادرات بشكل إيجابي في معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٠.٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١.٦ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥.

كما حقق مؤشر إجمالي الإنتاج معدل نمو ربع سنوي بنحو ١٥.١% ليسجل متوسط ١٨٩.٤ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبي قدره ٩.٧% خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مدفوعاً بشكل أساسي بمؤشر السياحة والذي حقق معدل نمو ربع سنوي بنحو ٧٦.٦% ليسجل متوسط ١٨٦ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبي قدره ٥٧.٥% خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، ومؤشر الانتاج الصناعي والذي حقق معدل نمو ربع سنوي بنحو ٢٤.٥% ليسجل متوسط ٢١٨.٣ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبي قدره ٠.١% خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥.

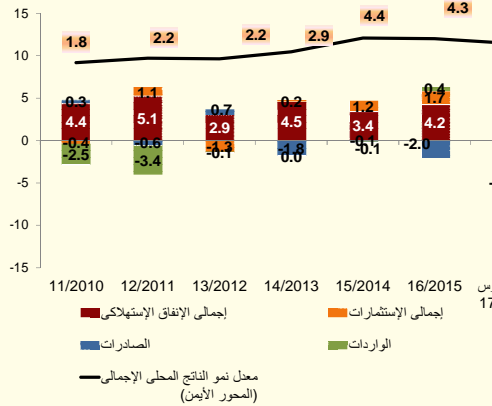
وتجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدل نمو ٣.٨% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٤.٢% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، حيث حقق الاستهلاك الخاص خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤.٤%، مقارنة بـ ٥.٥% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٣.٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٤.٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٢.٤% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣.٦% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء الإستثمارات، حيث حققت معدل نمو سنوي قدره ١٧.٠% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل معدل نمو يقدر بـ ٧.٦% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٢.٠ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٨ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

على الجانب الآخر، حقق صافي الصادرات معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٢.١ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ١.٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق الصادرات لنمو قدره ٧٢.٤% (معدل مساهمة بنحو ٧.٨ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ٢.٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي السابق). بينما ارتفعت الواردات بـ ٤٧.٠% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبي بلغ ١٠.٠ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابي يقدر بنحو ١.٠ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

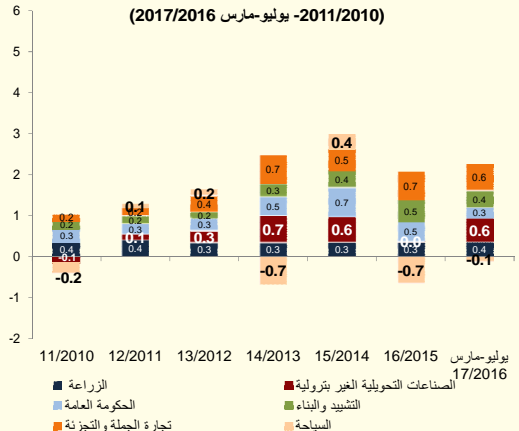
إسهامات بنود الإنفاق في نمو الناتج المحلي (بمعدل السوق) (نقطة مئوية)

(2017/2016 - يوليو-مارس 2011/2010)



إسهامات بنود الإنفاق في نمو الناتج المحلي (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

(2017/2016 - يوليو-مارس 2011/2010)



أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ثمانية قطاعات، على رأسها تجارة الجملة والتجزئة والذي حقق معدل نمو قدره ٤.٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وقد حقق أيضاً قطاع الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو قدره ٤.٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢- نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، كما حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو حقيقي قدره ٨.٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) وحقق قطاع

الحكومة العامة معدل نمو حقيقي قدره ٢.٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٣ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال نفس فترة الدراسة من العام المالي السابق). أما بخصوص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوي قدره ٣.١% (استقر اسهامه في معدل نمو الناتج المحلي عند ٠.٤ نقطة مئوية). بينما حقق قطاع الأنشطة العقارية نمواً قدره ٤.٣% (استقر اسهامه في معدل نمو الناتج المحلي عند ٠.٤ نقطة مئوية). كما حقق قطاع الاتصالات معدل نمو سنوي قدره ٩.٣% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع استخراج الغاز الطبيعي قد حقق معدل نمو قدره ٤.٦% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٢ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة (اسهام إيجابي لأول مرة منذ ٢٠١٣)، مقارنة بمساهمة قدرها -٠.٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦٩.٦% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة.

بينما تراجع قطاع السياحة ليحقق نمواً سلبياً قدره ٦.٧%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبي بنحو ٠.١ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

Ø حول تطورات أداء المالية العامة؛

§ تشير تطورات الأداء المالي للفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى تحسن المالية العامة؛ حيث تراجعت نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي لتحقيق نحو ٩.٥% خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالي ٣٢٣.٧ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١١.٥% (٣١١.٠ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١٥/٢٠١٦). وذلك في ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر من المصروفات ليحقق ٣٢.١% للأول و ٢٠.٢% للأخير.

العجز الكلي خلال يوليو- مايو ١٦/١٥	العجز الكلي خلال يوليو- مايو ١٧/١٦
٣١١.٠ مليار جنيه (١١.٥% من الناتج المحلي)	٣٢٣.٧ مليار جنيه (٩.٥% من الناتج المحلي)*
الإيرادات	الإيرادات
٣٥٦.٦ مليار جنيه (١٣.٢% من الناتج المحلي)	٤٧١.٠ مليار جنيه (١٣.٨% من الناتج المحلي)
المصروفات	المصروفات
٦٥٤.٩ مليار جنيه (٢٤.٢% من الناتج المحلي)	٧٨٧.١ مليار جنيه (٢٣.١% من الناتج المحلي)

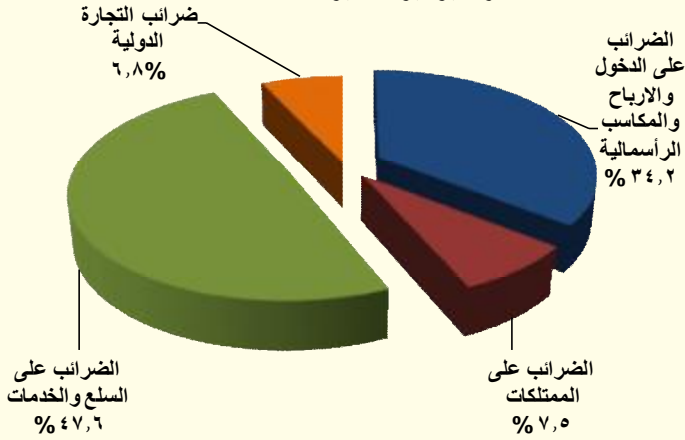
*مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٣٤٠.٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٣٢٤.٥ مليار جنيه في ضوء زيادة المكمش والتضخم عن التقديرات السابقة.

وفيما يلي شرح مفصل لأهم التطورات:

§ على جانب الإيرادات،

حققت جملة الإيرادات نحو ٤٧١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٦/٢٠١٧، لترتفع بنحو ١١٤.٤ مليار جنيه بنسبة ٣٢.١%، مقابل نحو ٣٥٦.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة تحقيق الإيرادات الضريبية نحو ٣٥٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، لترتفع بنحو ٨٩.٤ مليار جنيه بنسبة ٣٣.٣% مقابل ٢٦٨.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما

التوزيع النسبي لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٧



ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٥ مليار جنيه بنسبة ٢٨.٤% لتتحقق ١١٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٨٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهي الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادي) لتتحقق معدل زيادة بلغ ٣٢.٠%، وذلك في ضوء ارتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٢٢.١% ومن مصلحة المبيعات بنحو ٥٢.٠%.

على جانب الإيرادات الضريبية

فقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الممتلكات والضرائب على التجارة الدولية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التي تم تطبيقها منذ بداية العام المالي الماضي وإستمرت في العام المالي الحالي.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٢٧.٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٩.٣%) لتتحقق ١٢٢.٥ مليار جنيه (٣.٦% من الناتج المحلي).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣٤.٢% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك في الأساس في ضوء:

- ارتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٤.٤ مليار جنيه) بنسبة ١٩.٥% لتتحقق نحو ٣٢.٥ مليار جنيه.
- ارتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٧.٨ مليار جنيه) بنسبة ٦٣.٩% لتتحقق ٢٠ مليار جنيه.
- ارتفاع المتحصلات من باقي الشركات (بنحو ١٠.٧ مليار جنيه) بنسبة ٣٢.١% لتتحقق ٤٤ مليار جنيه.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٤٧.١ مليار جنيه (بنسبة ٣٨.٢%) لتحقيق نحو ١٧٠.٣ مليار جنيه (٥% من الناتج المحلي).

تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٧.٦% من إجمالي الإيرادات

ويرجع ذلك في الأساس في ضوء ارتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٦٦.١% لتحقيق ٨٤.٦ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٣.٨% لتحقيق نحو ١٦ مليار جنيه.
- الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ١٨.٨% لتحقيق نحو ٤٩.٨ مليار جنيه.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١.٨ مليار جنيه (بنسبة ٧.١%) لتحقيق ٢٦.٧ مليار جنيه (٠.٨% من الناتج المحلي).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٧.٥% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

في ضوء ارتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٣.٨% لتحقيق نحو ٢١.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ وقد ارتفعت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٤.٥ مليار جنيه لتحقيق ٢٣.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ١٩.٤ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

- ارتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى بنحو ٢٧.٧ مليار جنيه بنسبة ٣٢.٧% لتتحقق نحو ١١٢.٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل نحو ٨٤.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وقد حققت عوائد الملكية نحو ٧٠ مليار جنيه لترتفع بنحو ٢٢ مليار جنيه بنسبة ٤٥.٩% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ٤٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. حيث ارتفعت العوائد من الهيئات الاقتصادية بنحو ٣.٤ مليار جنيه (بنسبة ٧٥.٩%) لتتحقق نحو ٧.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، كما ارتفعت عوائد الملكية الأخرى لتتحقق ٦.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (في ضوء تحصيل إيرادات إضافية خلال فترة الدراسة من بيع ترددات الجيل الرابع لشركات المحمول الثلاثة العاملة في السوق المصري)، كما ارتفعت العوائد من قناة السويس بنحو ١٤ مليار جنيه (بنسبة ١١٤.٦%) لتتحقق ٢٦.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٢.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، كما ارتفعت العوائد من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ١.١ مليار جنيه (بنسبة ٦٨.٣%) لتتحقق ٢.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، مما فاق الإنخفاض في العوائد المحصلة من البنك المركزي^٣ خلال شهر الدراسة.

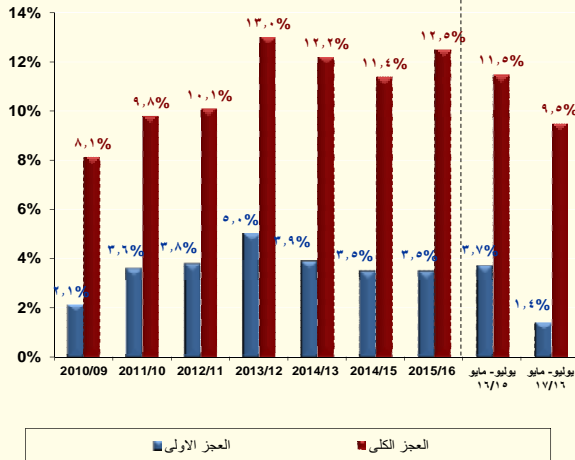
وقد ارتفعت حصيله بيع السلع والخدمات بنحو ٤.٧ مليار جنيه بنسبة ٢٣.٩% لتتحقق نحو ٢٤.٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل نحو ١٩.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (في ضوء ارتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٣.٨ مليار جنيه بنسبة ٢٦.٩% لتتحقق ١٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٤.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).

- وسجلت الإيرادات المتنوعة نحو ١٥.٧ مليار جنيه لترتفع بنسبة بسيطة قدرها ٠.٧% خلال فترة الدراسة، مقابل ١٥.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

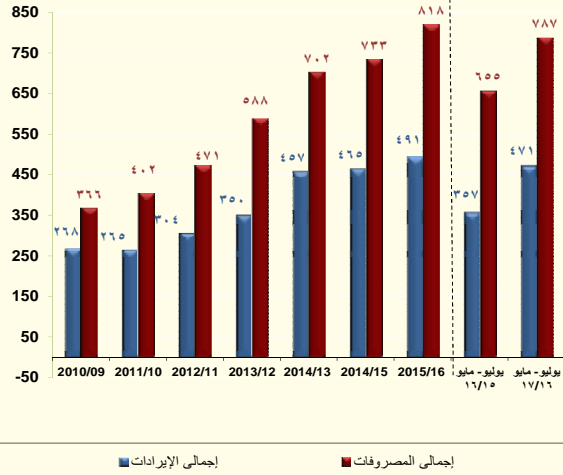
- وقد حققت المنح نحو ٠.٦ مليار خلال فترة الدراسة، مقابل ٣.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

٣/ يرجع الإنخفاض في أرباح الأسهم من البنك المركزي نتيجة لقيام البنك خلال فترة المقارنة بسداد جزء من الضرائب الخاصة بالعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ كدفعة مقدمة. وذلك على عكس المعتاد في ظهور الحصيله الخاصة بكل عام في حسابات العام الذي يليه. مما أثر على ظهور الأرباح من البنك المركزي خلال الفترة محل الدراسة بقيمة أقل من فترة المقارنة، وأن هذا لا يؤثر على إيرادات البنك المركزي، حيث من المتوقع زيادة المحصل من البنك المركزي خلال الفترات القادمة.

العجز الكلي والعجز الأولي نسبة إلى الناتج المحلي
٢٠١٧/٢٠١٦ - ٢٠١٠/٢٠٠٩



إجمالي الإيرادات والمصروفات بالمليار جنيه
٢٠١٧/٢٠١٦ - ٢٠١٠/٢٠٠٩



*جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين اعتمادها.

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعي من خلال الإستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلي للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٧٨٧.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٣.١% من الناتج المحلي) لترتفع بنحو ٢٠.٢% عن نفس الفترة من العام المالي السابق.

- زيادة مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنسبة ٢.٨% لتبلغ نحو ١٩٠ مليار جنيه (٥.٦% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة.
- زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٣.٣ مليار جنيه (بنسبة ١٢.٥%) ليحقق نحو ٢٩.٩ مليار جنيه (٠.٩% من الناتج المحلي).
- زيادة المصروفات على الفوائد بنسبة ٣١.٩% لتصل إلى ٢٧٧ مليار جنيه (٨.١% من الناتج المحلي).
- زيادة الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنحو ٣٩.٤ مليار جنيه (٥.٣% من الناتج المحلي)، بنسبة ٢٨.١% ليسجل ١٧٩.٧ مليار جنيه، مقارنة بـ ١٤٠.٣ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

ن إرتفاع الإنفاق على الدعم بنحو ٣٤.٦ مليار جنيه بنسبة ٤١.٦% محققاً نحو ١١٧.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٨٣.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وتأتي تلك التطورات في ضوء تحقيق دعم المواد البترولية نحو ٣٨.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل عدم ورود تسويات بترولية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، بينما سجل دعم السلع التموينية نحو ٤٣.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٤٠.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٧.٩ مليار جنيه بنسبة ١٦% ليحقق نحو ٥٧.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء زيادة الإنفاق على العلاج على نفقة الدولة بنحو ٤.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١٣.٦ مليار جنيه (١.٨% من الناتج المحلي) بنسبة نمو قدرها ٢٨.٥% ليسجل نحو ٦١.٢ مليار جنيه.
- وقد سجل الإنفاق على المصروفات الأخرى نحو ٤٩.٤ مليار جنيه (١.٤% من الناتج المحلي) لترتفع بنسبة ٨% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.

تطورات الأداء المالي خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥؛

جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين اعتمادها. وقد أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ أن العجز الكلي للموازنة العامة بلغ ٣٢٩.٥ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢.٥% من الناتج المحلي المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالي السابق ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٢٧٩.٤ مليار جنيه أو ما يعادل ١١.٤% من الناتج المحلي. وبإستبعاد المنح فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٠.٢ نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق.

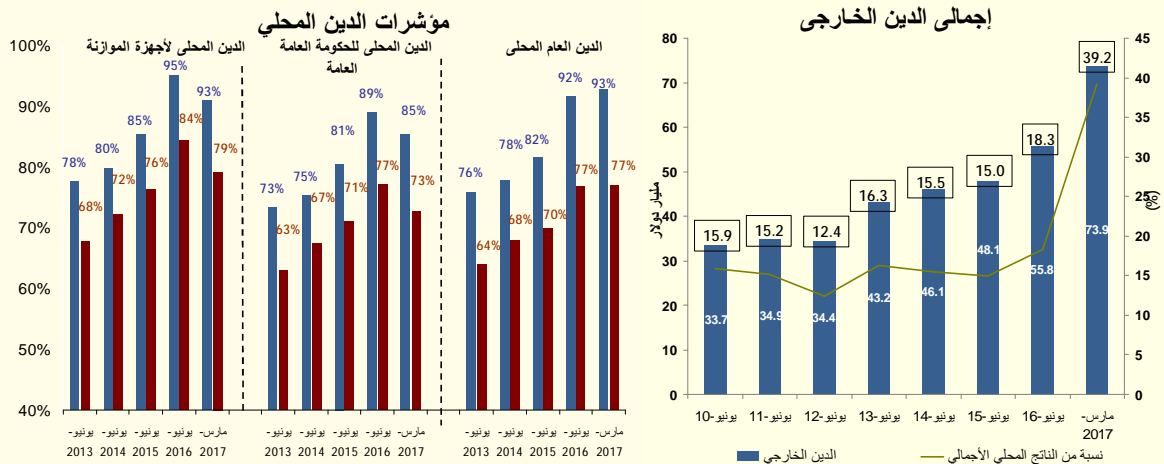
وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالي لعام ٢٠١٦/٢٠١٥ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن في أداء الإيرادات العامة والتي قد ارتفعت بنحو ٢٦.٣ مليار جنيه بنسبة ٥.٦% لتسجل ٤٩١.٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٦٥.٢ مليار جنيه بالحساب الختامي للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وذلك في ضوء التحسن الملحوظ في الإيرادات الضريبية والتي قد ارتفعت بنحو ٤٦.٤ مليار جنيه بنسبة ارتفاع بلغت ١٥.٢%. كما بلغ نسبة المحقق الفعلي حوالي ٨٣.٤% منسوبا إلى المستهدف خلال نفس العام. وقد ساهم في ارتفاع الإيرادات الضريبية ارتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية في ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التي قامت بها الحكومة خلال العام الماضي، وعلى رأسها ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١١.٥% (٩١.٢% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤.٣% (٧٦.٣% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢٨.٥% (١٠٢.٥% من المستهدف)، والحصيلة من ضرائب الممتلكات بنحو ٣٢.٦% (نحو ٦٨% من المستهدف). أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فأن الحساب الختامي للموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ يوضح عدم الاعتماد في تمويل زيادات برامج الانفاق العام علي المنح الدولية التي تلقتها مصر والتي تراجعت خلال عام الدراسة الي نحو ٣.٥ مليار جنيه، مقابل ٢٥ مليارا عام ٢٠١٥/٢٠١٤، و٩٥ مليار عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الإيرادات الضريبية في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ١١.٥% أي بزيادة ٨٤.٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٨١٧.٨ مليار جنيه مقابل نحو ٧٣٣.٣ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. كما يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الاجتماعي على رأس أولويات الحكومة حيث ارتفع الانفاق علي برامج البعد الاجتماعي بصورة كبيرة خلال عام الدراسة لتستحوذ علي نحو ٣٩٦ مليار جنيه تمثل نسبة ٤٩.٥% من حجم المصروفات ونسبة ٨٠.٦% من الإيرادات المحصلة، منها نحو ٤٣ مليار جنيه لدعم السلع التموينية بزيادة ٣.٣ مليار عن العام المالي السابق أي بنسبة نمو ٨.٥%، كما ارتفع دعم الكهرباء خلال عام الدراسة بنحو ٥ مليارات جنيه مقارنة بالعام المالي

٢٠١٤/٢٠١٥، وايضا ارتفع دعم التأمين الصحي والأدوية بنسبة ١٩.٧%، كما ارتفعت مساهمة الخزانة العامة في صناديق التأمينات والمعاشات بنسبة ٣٢.٣% خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، وقد بلغ المحول من الخزانة لبرامج تكافل وكرامة نحو ١.٧ مليار جنيه، كما ارتفعت مخصصات برامج تنشيط الصادرات بنسبة ٤٣%. وفي اطار اهتمام الدولة بالتنمية البشرية فقد بلغ الانفاق علي قطاع التعليم نحو ٩٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بزيادة ٥.٥% عن العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، كما ارتفع الانفاق العام علي قطاع الصحة بنسبة ١٨% لتحقيق ٤٤ مليار جنيه، كما تم ضخ نحو ٦٩ مليار جنيه استثمارات عامة بزيادة عن العام المالي السابق بنسبة ١٢% بهدف زيادة الإنفاق على البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة.

تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالي ١٠٧.٩% من الناتج المحلي).
- ومن الجدير بالذكر أن إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة قد بلغ نحو ٣٠٩٧.٦ مليار جنيه (٩٠.٩% من الناتج المحلي) في نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥% من الناتج المحلي) في نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.
- ترجع الزيادة في معدلات الدين المحلي لأجهزة الموازنة بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، إلى العبء الإضافي الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالي لهذه الجهات.
- كما سجل إجمالي رصيد الدين الخارجي (حكومي وغير حكومي) حوالي ٧٣.٩ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠١٧ (٣٩.٢% من الناتج المحلي)، مقارنة بـ ٥٥.٨ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٦.
- كما سجل إجمالي الدين العام الخارجي للحكومة ٣٢.٢ مليار دولار (١٧.١% من الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ٢٤.٤ مليار دولار (٨% من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠١٦.



التطورات النقدية:



وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي، فقد استقر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ٣٩.٤% مسجلاً ٢٩٢٠.٢ مليار جنيه في نهاية شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ٣٩.٤% (٢٨٤٩.٦ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء تسجيل معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي قيمة موجبة للشهر الثاني على التوالي منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥ - قدرها ٦٥.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٦٩.٤ مليار جنيه في مايو ٢٠١٧. بينما حقق صافي الأصول المحلية ٣٠.٩% مسجلاً ٢٨٥٥.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٣٠.٧% (٢٧٨٠.٢ مليار جنيه) في مايو ٢٠١٧.

ارتفع معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بشكل متباطئ ليسجل ١٩.٩% (محققاً ١٩٨٣.٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٠.٩% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض معدل النمو السنوي بشكل متباطئ لصافي المطلوبات من قطاع الأعمال العام أيضاً ليصل إلى ٥٩.٨% (ليحقق ١٤٨.٧ مليار جنيه) خلال يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٧٢.٨% خلال الشهر السابق. وقد حقق معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من القطاع الخاص ٣٧.٩% ليصل إلى ٩٨٢.٠ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٣٩% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك في ضوء انخفاض معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ٤٧.٣% (محققاً ٧٤٢.٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٥٠.٥% خلال الشهر السابق. بينما حقق معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح للقطاع العائلي ١٥.٠٧% (محققاً ٢٣٩.٧ مليار جنيه) خلال يونيو ٢٠١٧، مقابل ١٧.٢% خلال الشهر السابق.

أما على الجانب الآخر، فقد حقق صافي الأصول الأجنبية قيمة موجبة للشهر الثاني على التوالي - منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥ - قدرها ٦٥.١ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ٦٩.٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذي شهده صافي الأصول الأجنبية للبنوك، ليسجل قيمة موجبة قدرها ٦١.٤ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٥.٨ مليار جنيه خلال مايو ٢٠١٧. كما سجل صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي قيمة موجبة قدرها ٣.٧ مليار جنيه خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٥٣.٥ مليار جنيه الشهر السابق.

أما على جانب الالتزامات، فقد استقر معدل النمو السنوي لأشباه النقود عند ٤٥.٣% محققاً ٢٢١٠.٩ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٢١٦٥.٣ مليار جنيه خلال الشهر السابق. حيث ارتفع تقريباً معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة الأجنبية والودائع الغير جارية بالعملة المحلية عند ٩٧.٧% (محققاً ١٥٠.٠ مليار جنيه) و ٢٦.٦% (محققاً ١٥١٦.٧ مليار جنيه) على التوالي خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٩٣.٨% و ٢٦.٢% خلال الشهر السابق. وقد سجل معدل النمو السنوي للودائع الغير جارية بالعملة الأجنبية ١٩.٥% (محققاً ٥٤٤.٢ مليار جنيه) خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٢١.٦% خلال الشهر السابق.

ارتفع معدل النمو السنوي لكمية النقود ليسجل نحو ٢٣.٨% (محققاً ٧٠٩.٣ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٣.٧% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة المحلية خلال يونيو ٢٠١٧ ليسجل ٢٨.٤% (٢٩٠.٢ مليار جنيه)، مقارنة بـ ٢٥.٢% خلال الشهر السابق.

بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو السنوي **للقروض المتداول** خلال شهر يونيو ٢٠١٧ مسجلاً نحو ٢٠.٨% (٤١٩.١ مليار جنيه)، مقارنة بـ ٢٢.٨% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد سجل معدل النمو السنوي **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) نحو ٤٤.٩% في نهاية أبريل ٢٠١٧ محققاً ٢٩١٨.٢ مليار جنيه، مقابل ٤٣% خلال مارس ٢٠١٧. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالي ٨٢.٧% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزي) ٥٧.٨% في نهاية أبريل ٢٠١٧ مسجلاً ١٣٦٥.٣ مليار جنيه، مقارنة بـ ٥٧.٦% خلال مارس ٢٠١٧. وعلى الرغم من ذلك، فقد استقرت نسبة **الإقراض إلى الودائع** في نهاية أبريل ٢٠١٧ عند ٤٦.٨%. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهرى مايو ويونيو ٢٠١٧ لم تصدر بعد).

ارتفع **رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ٣٦ مليار دولار في نهاية شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٣١.٣ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وتعد تلك القيمة أعلى رصيد تم تحقيقه منذ مارس عام ٢٠١١.

على نحو آخر، فقد واصل **معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مسجلاً ٣٣% في شهر يوليو ٢٠١٧ مقابل ٢٩.٨% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، ومقارنة بـ ١٤.٠% في يوليو ٢٠١٦. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوي لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٤٢.٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٧، و ٤٠.٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، وقد بلغت الزيادة حوالى الضعف مقارنة بـ ١٨.٤% المعدل المحقق خلال شهر يوليو ٢٠١٦. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى في الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوي خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"المشروبات الكحولية والدخان"** لتحقق نحو ٤٣.٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقابل ٣٣.٩% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٣.٠% خلال شهر يوليو ٢٠١٦، و **"الرعاية الصحية"** ليحقق نحو ٢١.٢% خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقابل ١٢.٧% خلال الشهر السابق، و **"النقل والمواصلات"** ليحقق نحو ٣٨.٨% خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٢٥.٩% خلال الشهر السابق، ومقابل ٣.٨% في يوليو ٢٠١٦، و **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** ليحقق نحو ٩.٩% خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٧.٧%، ومقابل ٢.١% خلال شهر يوليو ٢٠١٦، و **"الملابس والأحذية"** لتحقق نحو ٣٠.٢% خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقابل ٢٩.٧% الشهر السابق، ومقابل ١٠.٨% خلال شهر يوليو ٢٠١٦.

أما بالنسبة، لمتوسط **معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية**، فقد ارتفع خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ مسجلاً نحو ٢٣.٣% مقارنة بـ ١٠.٢% خلال العام المالي السابق.

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قام في ٢٢ أغسطس ٢٠١٧ بربط ودائع بقيمة ١٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٩.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودايع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي.

فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالي ١.٧% ليسجل ٧٠٥.٦ مليار جنيه خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٦٩٣.٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة الى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٠.٢% ليحقق ١٣٤١٩.٣٨ نقطة خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بمستواه المحقق في نهاية يونيو ٢٠١٧ والذي بلغ ١٣٣٩٥.٨١ نقطة. كما ارتفع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٧.٧% ليحقق ٦٩٩.٥٣ نقطة خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٦٤٩.٤٢ نقطة في نهاية يونيو ٢٠١٧.

قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ١١ مليار دولار (٤.٤% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل عجز قدره ٣.٦ مليار دولار (-١.١% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى تحقيق الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفق للداخل، بالإضافة إلى التحسن في الميزان التجاري مما حد من أثر التراجع الذي شهده الميزان الخدمي. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتي تلك التطورات التي شهدها ميزان المدفوعات في ضوء أهم النقاط التالية:

§ تسجيل الميزان الجاري عجزاً قدره ١٣.٢ مليار دولار (-٥.٣% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بعجز أكبر قدره ١٥.٠ مليار دولار (-٤.٤% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي في ضوء تحسن الميزان التجاري مما فاق تراجع الميزان الخدمي وميزان دخل الاستثمار، وذلك على النحو التالي:

— انخفض عجز الميزان التجاري ليصل إلى ٢٧.٠ مليار دولار (-١٠.٨% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقابل عجزاً قدره ٢٩.٨ مليار دولار (-٨.٧% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة. وتأتي تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٩.٣% لتحقق ١٦.٠ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل نحو ١٣.٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسي لارتفاع حصيلة الصادرات الغير بترولية لتصل إلى ١١.٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٩.٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة. بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية لتصل إلى ٤.٧ مليار دولار في فترة الدراسة مقارنة بـ ٤.٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وقد جاء ذلك بالتزامن مع تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٠.٥% لتحقق ٤٣.٠ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ٤٣.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

— تراجع الميزان الخدمي بنحو ١٨.٧% ليحقق فائض قدره ٤.٥ مليار دولار (١.٨% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٥.٥ مليار دولار (١.٦% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ ٨% لتصل إلى ١١.٥ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بـ ١٢.٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة مدفوعاً بتراجع الإيرادات السياحية لتسجل ٢.٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالي السياحية لتصل إلى ٣٣.٤ مليون ليلة

خلال فترة الدراسة، مقابل ٤٥.١ مليون ليلة خلال فترة المقارنة. وقد تراجعت متحصلات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل ٤.٢% لانخفاض الحمولة الصافية للسفن العابرة بمعدل ١.٧% وانخفاض قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة أمام الدولار بمعدل ١.٦%.

— ارتفعت التحويلات الواردة بشكل طفيف خلال فترة الدراسة لتسجل نحو ١٢.٦ مليار دولار، مقارنة بـ ١٢.٤ مليار دولار خلال فترة المقارنة - وذلك لارتفاع صافي التحويلات الخاصة لتسجل نحو ١٢.٥ مليار دولار، مقارنة بـ ١٢.٣ مليار دولار نتيجة للارتفاع الطفيف في تحويلات المصريين بالخارج بمعدل ٠.٣%. كما ارتفعت صافي التحويلات الرسمية لتصل إلى ٨٢.٥ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٦٠.٧ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

§ شهد الميزان الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ٢٤.٦ مليار دولار (٩.٩% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ١٤.٦ مليار دولار (٤.٢% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٥، ويأتي ذلك في ضوء:

— ارتفاع صافي التدفق للداخل في بند الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦ ليسجل ٦.٦ مليار دولار (٢.٦% من الناتج المحلي)، مقابل صافي تدفقات للداخل بنحو ٥.٩ مليار دولار (١.٧% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة، وذلك في ضوء تحقيق الاستثمارات في قطاع البترول صافي تدفق للداخل قدره ٣.٣ مليار دولار، مقابل ١.٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

— سجلت استثمارات محافظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفقات للداخل بنحو ٧.٨ مليار دولار (٣.١% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافي تدفقات للخارج بحوالي ١.٥ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك في ضوء ارتفاع استثمارات الأجانب في البورصة المصرية لتسجل صافي مشتريات قدره ٠.٣ مليار دولار، وزيادة استثمارات الأجانب في أدون الخزانة المصرية لتسجل صافي مشتريات قدره ٤.٣ مليار دولار، وذلك على الرغم من سداد سندات قيمتها ١ مليار دولار استحققت خلال فترة الدراسة، مما يؤكد الثقة في قدرة الاقتصاد المصري على سداد التزاماته الخارجية وقت استحقاقها.

— ارتفاع صافي الاستثمارات الأخرى ليسجل تدفقات للداخل بنحو ١٠.٣٤ مليار دولار (٤.١% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١٠.٢٦ مليار دولار (٣.٠% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة. كما حققت تسهيلات الموردين متوسطة الأجل صافي تدفق للداخل بنحو ٠.٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٠.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الخصوم الأخرى صافي تدفقات للداخل بنحو ٨.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٩.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

— ارتفاع صافي التغيير على التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي ليحقق صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٧.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٤.٤ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

§ سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ٠.٥ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٣.٢ مليار دولار (-٠.٩% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام الماضي.

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالي عدد السياح الوافدين بـ٦١% ليصل إلى ٠.٥٣ مليون سائح خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ٠.٣٣ مليون سائح خلال نفس الشهر من العام السابق. كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنحو ١٦٧% ليصل إلى ٤.٨ مليون ليلة خلال شهر يونيو ٢٠١٧ ، مقابل ١.٨ مليون ليلة خلال شهر يونيو ٢٠١٦.